

## الابداع في التمويل الاسلامي في ظل العولمة

### Creativity of Islamic Finance in the Shadow of Globalization

▪ **الدكتور : كاملي محمد - أستاذ محاضر "أ" -**

عضو مخبر إدارة الابتكار و التسويق

جامعة الجليلي ليايس - سيدي بلعباس-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

**البريد الإلكتروني : medkameli@yahoo.fr**

▪ **الطالب : مدلس فيصل**

- طالب دكتوراه -

جامعة الجليلي ليايس - سيدي بلعباس-

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية

**البريد الإلكتروني : fmedles@yahoo.fr**

**ملخص :** هدف الدراسة هو محاولة تحديد مفهوم الابداع في التمويل الاسلامي والذي يتمثل أساسا في بيان الممارسات و مفاهيم التمويل الإسلامي، والمعاملات المباشرة في الأسواق المالية عن طريق خلق المصارف الإسلامية و تأسيس مؤسسات مالية تنشط على نمط الشريعة الإسلامية مثل: إصدار الأسهم و السندات والاكنتاب والتأمين و التأجير و ما إلى ذلك. )  
وقد كانت نتيجة هذا البحث هي ان ظاهرة الابداع في التمويل الاسلامي قد تنامت وتطورت وتبرتها في العالم إلا أن هذا التقدم لا يخلو من عقبات أو مخاطر، مما يشكل تحديات أمام تطور التمويل الإسلامي بما يحتويه من اختلافات عن التمويل التقليدي ورؤيته البديلة لقيمة العملة و رأس المال في المعاملات المالية.

لقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة ببعض الاختبارات الاحصائية.

**الكلمات المفتاحية:** تمويل إسلامي؛ بنك إسلامي؛ معاملات اقتصادية إسلامية؛ قدرة تنافسية؛ عولمة.

**Abstract :** The objective of the study is to try to define the concept of innovation in Islamic finance, which is mainly to demonstrate the practices and concepts of Islamic finance, and direct transactions in the financial markets by creating Islamic banks and establishing Islamic financial institutions such as issuing shares, bonds, Leasing and so on.

The result of this research is that the phenomenon of innovation in Islamic finance has grown and developed in the world, However, this progress is not free of obstacles or risks, which poses challenges to the development of Islamic finance with its differences from conventional financing and its alternative vision of the value of labor and capital in financial transactions.

The research was based on the descriptive analytical method, with the use of some statistical tests.

**Keywords:** Islamic Finance; Islamic Bank; Islamic Economic Transactions; Competitiveness; Globalization.

## المقدمة

التمويل هو جوهر الاقتصاد الحديث، فمع التوجهات الحديثة للعولمة الاقتصادية و التداعيات التي فرضتها، دفعت القطاع المالي العالمي على تقديم أنماط جديدة أكثر انفتاحا و تنوعا. فحاليا البنوك الإسلامية باعتبارها الهيئة الرئيسية للتمويل الإسلامي توجد في منحنى تصاعدي مما يدل على حيوية قوية التي توجد فيها، و هناك ما يزيد عن 80 بلدا في جميع أنحاء العالم فتحت البنوك الإسلامية و شركات ذات الصلة. التمويل الإسلامي لا يقتصر فقط على امتلاكه نفس الخصائص المشتركة مع النظم التي تسيير سوق المنتجات المالية فحسب، و لكنه أيضا بسبب تأثيره بالشريعة

الإسلامية و الإيمان الخالص و اليقين الفريد من نوعه. فالمعاملات الاقتصادية الإسلامية هي متحذرة في تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، و الشريعة لا تحرم النشاطات المشروعة و التجارة لها قيمة عالية، و لكن أي معاملة تنطوي على الظلم أو الخداع أو الاستغلال فهي محرمة و ممنوعة منعاً باتاً بموجب الأحكام الإسلامية التي تأطر عمليات القروض و تحارب بشدة مصطلح الفوائد المالية (الربا)، و بتوجيه من هذا المفهوم و على نطاق واسع تم تشكيل النظام المالي الإسلامي.

العلاقات المالية عمليات معقدة في المجتمعات الحديثة من خلال مجموعة متنوعة من المنتجات و الخدمات المالية، و عليه فإنه من بين واحدة من الممارسات الهامة لمفهوم التمويل الإسلامي هو خلق المصارف الإسلامية عن طريق تأسيس مؤسسات مالية تنشط على أساس المعاملات المباشرة في الأسواق المالية مثل: إصدار الأسهم والسندات والاكنتاب والتأمين و التأجير و ما إلى ذلك .

**إشكالية الدراسة:** إن مشكلة الدراسة تركز في أهمية تحديد العقبات أو المخاطر التي تشكل تحديات أمام تطور التمويل الإسلامية أو الابداع في التمويل الاسلامي بما يحتويه من اختلافات عن التمويل التقليدي و رؤيته البديلة لقيمة العمالة و رأس المال و علاقة المقرض و المقترض و مستوى القدرة على مواجهة مختلف التحديات التي تفرضها عولمة العصر، و مدى قدرتها على جذب المدخرات الأفراد في المجتمعات الإسلامية و الدولية، و من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح السؤال الرئيسي الآتي :

**كيف يؤثر الابداع في التمويل الاسلامي في ظل متغيرات البيئة الدولية والمحلية؟**

و ينتج عن هذا السؤال الرئيسي الاسئلة الفرعية الآتية:

- هل الابداع يؤثر بالضرورة في التمويل الإسلامي؟
- كيف يمكن تفسير الابداع في التمويل الاسلامي؟
- ما هي التحديات التي تواجه التمويل الاسلامي؟

## الفرضيات:

هذه الدراسة تركز على فرضيتين رئيسيتين:

- يمكن للإبداع في التمويل الاسلامي أن يؤثر في النظام الاقتصادي العالمي ويؤدي دوره كبديل عن النظام المصرفي التقليدي و منه تصبح النظرية المالية الاسلامية لها الافضلية في العالم ولا سيما في البلدان الاسلامية.
- لا يوجد أي تأثير للإبداع في التمويل الاسلامي على النظام المالي العالمي رغم تلقيه لعدة ازمات مالية في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي.

**الأهداف :** تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مختلف المشاكل و العقبات التي تقف في وجه البنوك الإسلامية الحالية، و إبراز التطلعات و الإستراتيجية مستقبلية لهذه البنوك، و أهم الميزات التي تتصف بها عن منافسيها من المصارف التقليدية، و إظهار الخصائص الرئيسية في للاقتصاديات الإسلامية و الجوانب الإيجابية للبنوك الإسلامية .  
**الدراسات السابقة:** هناك عدة دراسات تم فيها التطرق إلى موضوع المصارف والتمويل الإسلامي، و سنذكر بعض الابحاث منها :

■ الدراسة الاولى شحادة و موسى (1994)، تطرق فيها إلى أن مختلف التطبيقات المتعلقة برقابة البنوك المركزية على نشاطات البنوك الإسلامية مع نسب السيولة التي تطبق على البنوك التقليدية بدون الخوض في مختلف نقاط الاختلاف مع خصائص بسط النسبة و هو ما خلق نوع من تحيز إلى جانب البنوك التقليدية ضد البنوك الإسلامية، حيث أن من ميزات البنوك الإسلامية لا تستخدم السندات الحكومية والتي تعتبر من أهم عناصر مكونات بسط النسبة، و يعتبر أن الأسهم يمكن أن تدمج ضمن عناصر مكونات التي تخص بسط النسبة في مكان السندات الحكومية، إضافة إلى صعوبة تحقيق التمويل من عند البنوك المركزية، و هذا بسبب الربا التي يرغموننا

على تسديدها و يقترح طرح أموال في البنوك الإسلامية كأساس للمضاربة مثل ما هو خاص في كل من بنغلادش و دولة موريتانيا<sup>1</sup>.

و قد اعتمد هذا البحث على ثلاث محاور رئيسية حيث ان المحور الأول يتعلق بمفهوم و ابعاد التمويل الإسلامي بينما المحور الثاني يتضمن الابداع في الممارسات المالية الإسلامية أما المحور الثالث فهو يخص التحديات التي تواجه سوق التمويل الإسلامي.

■ الدراسة الثانية السعد و أحمد محمد (1998)، التي تتمحور حول العلاقة الموجودة بين البنوك الإسلامية و نظيرتها البنك المركزي، تطرق فيها الباحث إلى مختلف عناصر الخاصة بالعلاقة من حيث أدوات القوانين النقدية، و درسا الجوانب التي تتعلق بصكوك الائتمان و ضوابط الاحتياطية و المقرض و التي لها تأثير مباشر بالسيولة<sup>2</sup>.

■ الدراسة الثالثة الخاصة شحادة و موسى (2002)، و التي بحثت حول العلاقة الموجودة بين البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، و تطرقت هذه الدراسة إلى تحديد أهم معايير التي تستخدم من طرف البنك المركزي الأردني لتقييم الأداء البنوك الإسلامية، و أظهرت العلاقة بين السلطات النقدية و البنوك الإسلامية الخاصة بتطبيق التعليمات و مزاولة وظائف الرقابة عليها، و هو ما يعتبر عنصر أساسي للقضاء على التحيز في المعاملات مع البنوك التقليدية، و إعطائها ميزة مقارنة مع البنوك الإسلامية و هو ما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل من حيث مصادر البنوك الإسلامية و مساهمتها في خلق الثروة و تحقيق التنمية الاقتصادية<sup>3</sup>.

1- شحادة، موسى - علاقة البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية، المؤتمر الأول للمستحدثات الفقهية، الجامعة الأردنية، 1994، ص 17، 19.

2 - السعد، أحمد محمد، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي، مجلة التحديد ماليزيا، السنة الثانية، العدد 3، 1998.

3- شحادة، موسى - علاقة المصارف الإسلامية بالمصارف المركزية، مؤتمر الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الخامس نحو نظام مصرفي إسلامي متكامل، الأردن، 2002، ص 21.

## المحور الأول : التمويل الإسلامي

1- مفهوم التمويل الإسلامي: لعل حظر الربا هي أولويات العقيدة الأساسية للنظام المالي الإسلامي، و معناها اللفظي هي الفضل و الزيادة أي إقرار إيجابي و محدد مسبقا للفائدة فيما يتعلق بفترة السداد الرئيسية، أما المبلغ يتم التعامل معه كحظر ومحظور. ففي القرآن الكريم الربا ليست حرام فقط، و لكن يعتبر الاهتمام بها إشارة إلى منعها: ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ إِن تُبِتُّمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَ لَا تُظْلَمُونَ)<sup>1</sup>، و أيضا في قوله تعالى: ( بَأْتُهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ حَرَّمَ الرِّبَا)<sup>2</sup>. فبالإضافة إلى تحريم الربا و الفائدة هناك من العلماء يعتقد أن العنصر الثالث من الربا هو: " أن يشتري الرجل السلعة نسيئة و يبيعها نقداً غير بائعها"<sup>3</sup> أي هو شراء سلعة في حوزة البائع و ملكه بثمن مؤجل ثم يبيعها المشتري لغير البائع لحصول على النقد(الورق)، أو أن يحتاج الرجل إلى مال يشتري سلعة معينة فيشتريها له صاحب المال نظير زيادة في ثمنها، فهذا من أشر أنواع الربا لأن فيه سعي للتحايل على شرع الله تعالى و على عباده، فأسس هذا العنصر هي ثلاثة: شراء السلعة نسيئة، و بيعها نقداً (بأقل غالباً) و بيعها لغير بائعها<sup>4</sup>.

في البداية الأمر كانت التعاملات الإسلامية تحرم فقط الاقتراض من المال وسرقة المكاسب غير المشروعة، و لكنه بعد ذلك قام الفقهاء في المدينة المنورة والكوفة بتوسيع مفهوم الفائدة و أصبحت "تشير إلى كل المكاسب و الفوارق"<sup>5</sup>. و تحت تأثير موجة العولمة المالية قدمت نظرية المصالح الإسلامية تنازلات بحيث أن معظم الدول الإسلامية

1- البقرة: 278/279، القرآن الكريم

2-[البقرة : 275]، القرآن الكريم

3-«بداية المجتهد» لابن رشد (2/ 162) و (2) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (442/29)، «الاختيارات الفقهية لابن تيمية»، للبعلي (129)

4- الدكتور محمد حاج عيسى: مفاصد الربا وعقوباته، مطويات في طريق الإصلاح، المكتبة العربية، باب الواد، الجزائر، سبتمبر 2014.

5- علي بن نايف الشحود: المفصل في أحكام الربا، لمؤسسة المكتبة الشاملة، رياض 24 يناير 2011.

تتخذ موقفاً غامضاً بشأن هذه القضية، و لكن نظراً لتطور النظرية المالية الإسلامية أصبحت الفائدة مرة أخرى جزءاً هاماً من المعاملات الربوية التي نهي عنها الإسلام بصورة واضحة وقطعية.

إقراض المال مقابل فائدة هو حالياً عمل قانوني و ارتفاع أسعار الفائدة هي الخصائص الأكثر وضوحاً في هذه التعاملات، غير أن "الفائدة الصفرية" أو "الفائدة المنخفضة" تعد السمة الرئيسية للفلسفة المالية الإسلامية، كما أن استخدام عائدات الاكتناز محرمة شرعاً، فالقيود المفروضة على الربحية في الاقتصاد الإسلامي لا تنعكس فقط في الوصول غير المبرر إلى الأموال و لكن أيضاً في التعاملات الحذرة الخاصة بالتبادلات بين المسلمين<sup>1</sup>.

إن تدفقات الفائدة أو الربا لتحقيق الثروة تخص فئة قليلة من الناس، و هو الأمر الذي يؤدي إلى ظهور سلوكيات غير إنسانية بين البشر و أقرانهم و يمس السلوك الاجتماعي. و يؤكد الإسلام على أن الأفراد يجب أن يعتمدوا على قدرتهم الخاصة من أجل الحفاظ على سبل عيشهم، فالعمل الفردي بما في ذلك سلوك المنظمات هو المصدر الرئيسي للأجور والملكية، و لا ينبغي ترك العمل و الموارد الطبيعية في وضع الخمول و حظر الممارسات الاجتماعية، و تشجيع المنافسة في سوق السلع و منع الاحتكار، المقامرة و المضاربة وغيرها من الأنشطة التي تعود بالنفع على فئة معينة وتشكل خطراً على أنشطة الأفراد الآخرين.

من وجهة النظر الاقتصادية، فإن فكرة التمويل الإسلامي تفسر كآلاتي<sup>2</sup>:

■ أن المقترضين مسئولون عن خطر الادخار؛

1- حمد بلواني و عبد الرزاق بلعباس: سياسة معدل الفائدة الصفرية ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد الإسلامي، مجلة

دراسات اقتصادية الإسلامي المجلد 61، العدد 2

2- شوقي أحمد دنيا، "كفاءة نظام التمويل الإسلامي"، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة [على الخط]،

المجلد الأول، العدد التاسع، متاحة على، 1994

<http://dspace.uqu.edu.sa:8080/dspace2/bitstream/123456789/7140/1/30000>

09-2.pdf، مارس 2017، ص ص 114-116

- الادخار موجه لتلبية الاستهلاك في المستقبل و حماية النفقات المخطط لها لمنع الازمات الاقتصادية الغير المتوقعة و لتعزيز المدخرات المشروعة و الفائدة العائمة. ففي سنوات السبعينات مع الارتفاع الكبير لمعدلات التضخم كانت لنظرية الائتمان التقليدية تأثير كبير، و من أجل التكيف مع الوضع الجديد وضع الاقتصاديون الإسلاميون الحظر على الفائدة الظاهرية الحاصلة من التضخم (الفائدة المتغيرة) ولم تطبق إلى على صافي الفائدة وذلك لتجنب تعرض البنوك لخسائر ليست بحاجة لها.
- 2- **المؤسسات المالية الإسلامية الرئيسية** : إن المؤسسات المالية الإسلامية الرئيسية هي: من جهة المؤسسات المالية، و من جهة أخرى الهيئات المسئولة عن تنظيم و تطوير التمويل الإسلامي.
- 2-1- المؤسسات المالية : و يمكن تصنيفها وفقا لنشاطها و حسب موقعها أو حسب أنشطتها المالية .
- حسب نشاطاتها، و نجد: البنوك الإسلامية و شركات التأمين وشركات المضاربة.
- تبعا مكان الذي توجد فيه: هناك بنوك في بلد سلامة و غيره، و تخضع البنوك في كل دولة إسلامية لتنظيم واحد فقط، أما البنوك الموجودة في البلدان أخرى تنتمي إلى نظام مالي مزدوج، و لذلك فهي تخضع لأنظمة تنظيمية تكون متوافقة بدرجة أو بأخرى.
- وفقا لأهمية نشاطها المالي الإسلامي: فنجد بنوك نشاطها مالي إسلامي تماما، ولديها فقط نوافذ إسلامية. و لا يعترف بالطبيعة القانونية لهذه "النوافذ" بالإجماع لأن خطر مجز بين التدفقات المشروعة و التدفقات غير المشروعة حقيقي.
- 2-2- المنظمات الرئيسية للنظام المالي الإسلامي:
- البنك الإسلامي للتنمية: أنشئت في عام 1974 و يضم أعضاء من أكثر من 40 بلدا، و الغرض منه هو تعزيز التنمية الاقتصادية و التطور الاجتماعي في البلدان الأعضاء و وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، و يمكن اعتباره ما يعادل البنك الدولي



للعالم الإسلامي. و ساعدت في تمويل العديد من مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية.

■ هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: تأسست في عام 1990 وتقع في البحرين، و هي مسئولة عن تطوير المعايير و المبادئ في المحاسبة و التدقيق والأخلاق و الحوكمة و الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.

■ أكاديمية الفقه الإسلامي: تأسست في عام 1981 في جدة، وهي جمعية من أصحاب القانون الشرعي الذين يصدرون الآراء و الفتاوى الدينية حول مختلف المواضيع.

■ مجلس الخدمات المالية الإسلامية: تأسست في عام 2002 في ماليزيا، و هي تتألف من ممثلين عن المصارف المركزية في مختلف البلدان و المنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و البنك الإسلامي للتنمية، و تتمثل مهمة هذه المنظمة الحكومية الدولية في إدماج التمويل الإسلامي في النظام المالي العالمي.

#### المحور الثاني : الابداع في الممارسات المالية الإسلامية

البنوك الإسلامية هي نتيجة نوعية للنظام المالي الإسلامي، و يشار إلى المصارف الإسلامية مجتمعة بأنها: "مؤسسات القروض المالية أنشئت في البلدان العربية الإسلامية استنادا إلى مبدأ الشريعة". و يعتقد بعض العلماء أن: "البنوك الإسلامية هو صندوق يجمع الأموال في إطار العدالة الإسلامية و هو المسئول عن التوزيع العادل للأموال بإتباع المنهج الإسلامي"<sup>1</sup>، و بعبارة أخرى، فإن البنك الإسلامي يتبع الائتمان الإسلامي و الاستخدام الصحيح للاستثمار الرأسمالي سعيا من أجل تطبيق الفلسفة الاقتصادية الإسلامية و تطبيق نظريتها علي الممارسة من التوجيه النظري إلى تحقيق واقع معين للحصول على دخل مشروع من كل الجوانب.

ظهرت البنوك الإسلامية في بادئ الأمر في باكستان و شمال الهند مع أواخر الخمسينيات، فكان هناك نقص في الاهتمام من طرف الزبائن لفكرة الخدمات أو

1- - سمير رضوان الشيخ : التطوير التنظيمي في البنوك الإسلامية " (رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية سوهاج ،

المنتجات المقترحة من طرف البنوك و المؤسسات المصرفية الإسلامية و التي كانت تتمثل في تقاسم الربح و الخسارة، و لكنها سرعان ما انتشرت في العالم العربي، ففي عام 1963 افتتحت مصر أول مؤسسة مالية إسلامية تحت اسم "بنك التوفير Mitt Jams"، فمؤسس البنك أحمد نجار كان باحثا مصريا لديه خبرة عملية في إحدى بنوك الإدخار في ألمانيا الغربية و قام بتحويل التجربة الألمانية إلى دولة مصر. واستندت عمليات البنك على المبادئ الإسلامية فلم يكن للمقترضين و المودعين أي اهتمام بالربح أو الخسارة، و لكن لم يكن البنك يعرف باسم "الإسلام" لأن مصر في ذلك الوقت كانت تحت حكم الرئيس عبد الناصر و دخلت في ما يسمى بمنهج الاشتراكية العربية و لم يكن بالإمكان التعدي على قانون التأميم. ففي هذا السياق كان من الصعب إطلاق اسم "الإسلام" على بنك التوفير Mitt Jams ، و لكن كما قال نجار فإنه طالما أن البنك يقوم على أساس عمليات خالية من الفائدة حسب الشريعة الإسلامية فإنه لا يهم العنوان.<sup>1</sup>

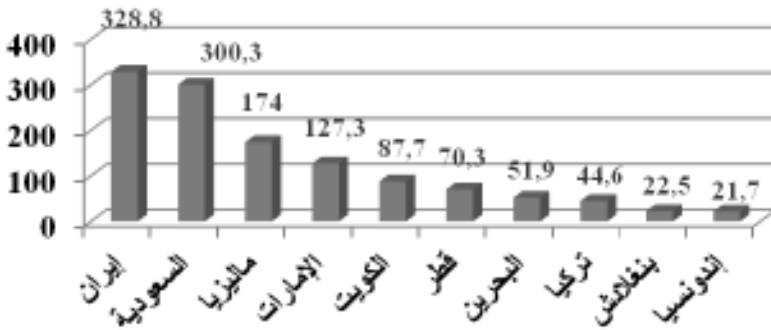
و علي غرار كل البنوك في مصر في ذلك الوقت، كان بنك التوفير Mitt Jams ملكا للدولة و تابعا لوزارة المالية، و لكنه يتمتع بدرجة معينة من الاستقلالية الذاتية و هو أمر لم يكن سهلا في ذلك الوقت، فالبنوك كان لديها في المقام الأول مدخرات و قروض و مشاركته في الأسهم و الاستثمار المباشر و الخدمات الاجتماعية و كانت أهداف التمويل البنكي تستهدف أساسا الملاك و التجار المحليين الصغار. في السبعينيات مع صعود الأنظمة الشبه الإسلامية و بروز منظمة أوبك التي استطاعت من فرض زيادات كبيرة على أسعار النفط، مما أدى إلى دخول الدولارات النفطية بوفرة كبيرة إلى دول الشرق الأوسط. فتكونت فكرة إنشاء نظام مصرفي إسلامي و أصبحت أمرا محفزا، و هو ما حصل في عام 1975 حيث أنشئ بنك دبي الإسلامي، و في عام 1977 الجمعية المالية الكويتية، في 1978 البنك راجي السعودي للتبادل التجارة المحدودة و البنك الإسلامي الأردني للتمويل و الخدمات المصرفية

1- محمد أريف، الخدمات المصرفية الإسلامية في جنوب شرق آسيا، سنغافورة: معهد جنوب شرق آسيا دراسات، 1988، ص.112

الاستثمارية ، في عام 1979 بنك البحرين الإسلامي و البنك الإسلامي القطري وشركة التجارة والاستثمار، عام 1980 البنك الدولي للتنمية والاستثمار في مصر، عام 1983 البنك الإسلامي للسودان، عام 1984 المصرفي سعودي و المجمع المالي الإسلامي في غرب السودان، في 1977 ظهر في تركيا باسم الملك الراحل فيشر السعودي على البنك.

و بالإضافة إلى ذلك توسعت البنوك الإسلامية لتصل أوروبا، ففي البداية كانت مع النظام المصرفي الإسلامي في لوكسمبورغ في عام 1978، ثم شركة راجي الإسلامية للاستثمار الروسي في عام 1980 و دالو ماري الإسلامية في عام 1981 و البنك الإسلامي الدائم في عام 1983، و في الثمانينيات و بداية التسعينيات تأسست في المملكة المتحدة صفقات مريحة في بورصة لندن من وحي التمويل الإسلامي. كما تم تأسيس الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في عام 1981 و يقع مقره الرئيسي في مصر وهذا من أجل تعزيز التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية في مختلف بلدان العالم<sup>1</sup>.

رسم بياني 1: أكبر 10 دول من حيث حجم الأصول المصرفية الإسلامية 2014



المصدر : تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي لعام 2015/2016،

تومسون رويترز

و يعتمد إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على عاملين:

1- دراسات اقتصادية إسلامية «بحث مقدم من د. سامي حمود تحت عنوان مستقبل المصارف الإسلامية في ظل

النظام العالمي المصرفي، البنك الإسلامي للتنمية، العدد الأول، -المجلد السادس، 1998، ص7

1. التوعية الشعبية بأحكام الشريعة الإسلامية : فإذا كان الزبون لا يؤمن بالضوابط الشرعية فمن غير المرجح إنشاء البنوك الإسلامية و من الصعب خلق نظام مالي إسلامي. فإذا لم يكن هناك رغبة لدى العميل أو الزبون في تطبيق الشريعة كوسيلة لتحقيق الادخار و الاستثمار، لأن المؤسسات المالية الإسلامية حتى لو نجحت في تأسيسها فظروف التنمية المستدامة ستكون منعدمة و بقاءها مستحيل.

## 2. البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية تمول أساسا من :

- من طرف أثرياء المسلمين و خاصة المسلمين العرب الذين يؤمنون أن النظام المصرفي الإسلامي يمكن أن يحل محل البنوك ذات الفوائد (الربا) و كأمثلة على ذلك: دارورمار الإسلامي (Darulay Islam) ومجموعة باراك (Barak Group).
  - عن طريق منح دعما ماليا و تأسيس أنظمة الدعم المالي الحكومي كما هو الحال مع بنك التمويل الكويتي والبنك الإسلامي الماليزي.
  - و أيضا من حيث مساهمة الجمهور العام الذي يمكن اعتباره امراً فريداً من نوعه مثل: البنك الإسلامي الأردني 98.7% من أموال الملكية الخاصة و 1.3% من رأس مال بنك الإسكان الأردني، و مساهميتها القابضين ليسوا جميعا المساهمين الرئيسيين ولا ينتسبون إلى الدول العربية الغنية. إن إنشاء البنك الإسلامي الأردني يظهر أنه حتى بدون الدعم الحكومي أو أصحاب الثراء يمكن تأسيس و تطوير المصارف الإسلامية.
- و لإنشاء نظام مالي إسلامي يجب أن تستوفي ثلاثة شروط:
1. يجب أن يكون لديها لديه عدد كبير من العملاء و الخدمات؛
  2. وجود أنواع مختلف من المؤسسات المالية الإسلامية؛
  3. أن يكون هناك سوق مالي إسلامي داخلي مهيكلا.

و لبناء و تدعيم النظام المالي الإسلامي، أدخلت الحكومة الماليزية في عام 1989 قانون على مؤسسات المصرفية و المالية، الذي يخول للبنك الوطني بتنظيم المصارف الإسلامية و السماح للمؤسسات المصرفية القائمة بتنفيذ الخدمات المصرفية الإسلامية، و قد أدى هذا القرار إلى ارتفاع بشكل فعال من عدد البنوك الإسلامية و ازدياد الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل كبير مع ظهور أكثر من 40 نوعا من المنتجات

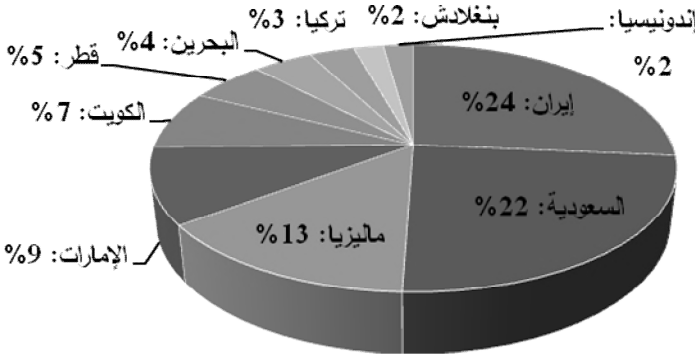
والخدمات المالية الإسلامية، مما ساهم بحد كبير في تعزيز جاذبية و حيوية البنوك الإسلامية. و في الأول من شهر أكتوبر من عام 1999 تأسس البنك الإسلامي الثاني في ماليزيا جنبا إلى جنب مع غيرها من المؤسسات المالية و البنوك التجارية و بنوك الاستثمار و النظم المالية الأخرى الموجودة إلى غاية 1994 أين تم إنشاء الأسواق المالية الإسلامية في ماليزيا بصفة رسمية.

بعد سنوات من الممارسة أصبحت البنوك الإسلامية في ماليزيا الآن مكتفية ذاتيا و في استقلالية تامة، و تعد ماليزيا أول دولة في العالم تنفذ نظاما مصرفيا مزدوجا. وهناك عدد قليل من البلدان الإسلامية مثل إيران و باكستان لهم نظم مالية إسلامية منعزلة عن الباقي النظم البنكية، ففي أغلبية الدول الإسلامية البنوك العادية هي التي تسيطر على معظم الأنظمة المصرفية وتكملها البنوك إسلامية متفرقة، و تشكل ماليزيا نظاما إسلاميا كاملا و منتظما.

و يذكر أن رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد قال في هذا الصدد و هو فخور جدا بهذا، في اجتماع عقد في شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية يوم 01 سبتمبر 2000: " لقد قمنا بتطبيق نظام مصرفي إسلامي فريد، و تطبيق نظام مزدوج، سواء كان مسلما أو غير مسلما، يمكن للجميع الاستفادة من خدمات البنك الإسلامي، بغض النظر عما يعتقدونه الناس، يمكن قبول خدمات بنك الإسلام، و هو أمر يبعث على الارتياح، فإنه لن يعيق الاقتصاد و التنمية"<sup>1</sup>، فهذا النظام المصرفي المزدوج في ماليزيا يقدر من قبل دول إسلامية أخرى و يعتبر نموذجا ناجحا للتنمية المستقبلية للنظم المالية للدولة الإسلامية.

رسم بياني رقم 02 : يبين توزيع موجودات المصاريف الإسلامية حول العالم 2015

1 -Hashim Makaruddin: l'Islam et la Ummah musulmane, Discours choisis du Dr Mahathir Mohamad, Subany Java: Publications Pelanduk (M) Sdn Bhd, 2000, p.54



المصدر : إتحاد المصارف العربية حسب تومسون رويترز 2015

### المحور الثالث: التحديات التي تواجه سوق التمويل الإسلامي

في الوقت الراهن تستهدف كل من الدول الإسلامية و غير الإسلامية السوق المحتملة الضخمة من 1.8 مليار زبون مسلم في جميع أنحاء العالم، و على هذا الأساس تم وضع مخطط إستراتيجي خاص بالمركز المالي للإسلامي. ففي السنوات الأخيرة مع التطور السريع للتمويل الإسلامي و خاصة البنوك الإسلامية، و الأداء الجيد الذي شهده خلال الأزمة المالية العالمية الذي تسببت في قلقا واسع النطاق في القطاع المصرفي الدولي.

فالنظم المصرفية الإسلامية الناشئة تبشر بإمكانيات تحسين المشهد المالي العالمي، و مع ذلك فإن البنوك الإسلامية في حد ذاته لا تزال تواجه العديد من التحديات، و من بينها :

1. إن السوق المالية الإسلامية في المراحل الأولى من النمو، و لكن الأسواق المالية الأقل تطورا جعلت من الخدمات المصرفية الإسلامية أقل ربحية مقارنة بالبنوك التقليدية :

أ) نقص الأدوات التقنية و الكفاءات العالية تجعل من البنوك الإسلامية في وضعية تتسم بخطورة كبيرة، لأن الشريعة الإسلامية تحرم الفائدة، و قد ذهب بعض العلماء لتفسير "الخطر" و "عدم اليقين" (الضرر) بأن البنوك الإسلامية لا يمكنها استخدام

مثل: خيارات العقود الآجلة و إستراتيجيات التغطية الطويلة المدى وغيرها من خيارات و التقنيات التقليدية الخاصة بالتغطية.

ب) انخفاض مستوى سندات الدين و التنمية القصيرة الأجل أو عدم وجود سوق المال، يجعل البنك الإسلامي يخسر جزءا من فرص الربح و أيضا يقلل من سيولة البنك الإسلامي و يجعلها غير كافية و عرضة لمخاطر السيولة. فمن جهة لم يتم تشكيل سوق ثانوية عالية السيولة للمنتجات ذات الدخل الثابت للبنوك الإسلامية، وكان من الأجدد على البنوك الإسلامية التركيز على الخدمات قصيرة الأجل لضمان السيولة الكافية و تجنب المخاطر السوق الذي هو أكبر تهديدا مقارنة بالبنوك التقليدية. وفي حين أن بعض الحكومات الإسلامية قد خلقت سيولة من خلال إصدار السندات الحكومية بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، و رغم ذلك لم تستطيع أي من البنوك الإسلامية من أن تتغلب على مشكلة السيولة تماما، بسبب عدم وجود سندات تجارية تتماشى مع السندات الحكومية الشرعية الإسلامية و المؤسسات الخاصة ذات القيمة العالية. و بسبب التركيز على الخدمات قصيرة الأجل فإن البنوك الإسلامية معرضة للأصول و الخصوم التي لا تتناسب مع الوضع، و نتيجة لذلك غالبا ما تضطر البنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بنسبة كبيرة نسبيا من الأصول في حساب احتياطي للبنك المركزي أو حساب الصرف لمواجهة مخاطر السيولة المحتملة، و لكن بما أن الحساب المرتبط بالبنك المركزي هو منعدم أو منخفض جدا فإنه يؤثر على ربحية البنك و لا يسمح إلى تطوير قدرتها التنافسية. من الناحية الأخرى الخاصة بالسوق النقدي، فليس هناك أي تطور ملحوظ في خدمات السوق المالي الإسلامي يمكن تحقيقه بسبب صعوبة تحديد معدل العائد أو الفائدة<sup>1</sup>.

2. السوق المالي الإسلامي يفتقر إلى وفرة الحجم (اقتصاديات الحجم أو

اقتصاديات السعة)<sup>2</sup>:

1-نواف يوسف أبو حجلة: الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية بين الربحية والسيولة، مجلة الاقتصاد

الإسلامي العالمية، البحرين، العدد 18، نوفمبر 2013.

2- النظام المالي الإسلامي: المبادئ و الممارسات، ترجمة كرسى سايك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، مكتبة

الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014، ص ص 65- 67.

إن المقياس هو أمر ضروري من أجل تقليص التكاليف، و لكنه للأسف و وفقا للمعايير الدولية فإن البنوك الإسلامية بعيدة كل البعد عن تحقيق الحجم المطلوب حتى و لو كانت تستند إلى المعايير المحلية في معظم الحالات. ففي بعض الدول البنوك الإسلامية تقوم معا بنفس الطلب لزيادة الحجم، و هو ما قد يؤدي أيضا إلى بناء مؤسسات من الحجم الفعلي للبنك التقليدية، فيصبح الاندماج مع البنوك العادية حتى و لو كانت عن طريق العلامة التجارية و البنية التحتية من أجل الحفاظ على الاستقلالية قد يؤدي لا محالة إلى الإضرار بمصداقية البنوك الإسلامية.

و من جهة أخرى تفتقر معظم البنوك الإسلامية إلى المهارات و الخبرات في تنفيذ المشاريع ذات المخاطر العالية، حيث إن الخدمات المقدمة من طرف البنوك الإسلامية لم تتوسع في دول غير العربية، و يرجع ذلك جزئيا إلى الحواجز العرقية و تعقيدات الخدمات المصرفية الإسلامية في المختلفة الدول، و حتى الصعوبة في التمييز بين مزيج مختلف المنتجات البنكية و هو ما زاد من صعوبة التوسع إلى ما وراء الحدود و اللجوء إلى الاستعانة بمصادر خارجية و مصالح المكاتب الخلفية.

### 3. السوق المالي الإسلامي يفتقر إلى القدرة التنافسية<sup>1</sup>:

إن معظم البنوك الإسلامية تنشط بشكل مريح و هادئ و هذا راجع إلى سياسة الحماية الحكومية، و لكن مع تعمق و توسع الذي شهدته العولمة، جذبت إمكانات التنمية و الحيوية التجارية الذي تشهده الأعمال الإسلامية انتباه مثل HSBC و UBS و غيرها من عمالقة البنوك، و مع تخفيف الحكومات الإسلامية من القيود التشريعية المفروضة، و ذلك من أجل بناء صناعة محلية عن طريق دعم و تطوير الأسواق، بدأت البنوك المختلطة التي تقدم منتجات بنكية إسلامية و منتجات بنكية عادية في دخول سوق الخدمات المصرفية الإسلامية و هو ما أدى إلى تآكل السياسة المصرفية الإسلامية الأصيلة و الاحتكار الذي كانت تشهده بدخول منافسين جدد إلى السوق. إن هؤلاء المنافسين سيكون في نفس الخط مع منتجات الشريعة الإسلامية

1- حيدر يونس الموسوي، م كمال كاظم جواد: المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي، مجلة القادسية



و لكنهم سيشاركون الأدوات الحديثة مع مهارتهم و قدراتهم التسويقية لتقدم الخدمات للزبائن عن طريق استخدام استراتيجيات مختلفة من أجل إيجاد فرص للنمو. و بغية الحفاظ على قدرتها على المنافسة في هذه البيئة الجديدة يجب على المصارف الإسلامية القائمة أن تعتمد على مجموعة متنوعة من أساليب التشغيل مثل: تحديد أهم العملاء و تزويدهم بخدمات متميزة ذات جودة عالية، إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية و تعزيز إدارة المخاطر.

### الخاتمة

حاليا هناك حوالي 700 مؤسسة مصرفية إسلامية عبر العالم بإجمالي أصول بلغت 1.5 تريليون دولار أمريكي، إجمالي السندات 318.5 مليار دولار أمريكي وأصول الصناديق الإسلامية 56 مليار دولار أمريكي، أما مساهمات التكافل تبلغ 25 مليار دولار أمريكي<sup>1</sup>. فبكل المقاييس البنوك الإسلامية هي إنجازات عظيمة حيث أنها حققت تطورات كبيرة جذبت انتباه العديد من الاقتصاديين، رغم ذلك لديها بعض المشاكل الخاصة بالمنافسة الفعلية مع الدول الغربية و التي تحتاج إلى جهد كبير. و لحد الآن لا توجد مواقف موحدة عن آفاق النظام المالي الإسلامي، فمتطلبات التنمية المالية الإسلامية تحتاج لعدد من الشروط، أحد الشروط اللازمة لذلك هو إتباع الفلسفة الإسلامية. فالتطوير المستمر للتمويل الإسلامي هو جزء لا يتجزأ من مفهوم الشريعة الإسلامية عند المسلمين في متابعة سلوكياتهم الاقتصادية، فإذا افتقر المجتمع إلى مبادئ الفلسفة الإسلامية فيصبح هنا الاقتصاد الإسلامي ليس له وجود، وخاصة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية.

إن المفهوم الإسلامي صار أكثر شيوعا و انتشارا، فكلما اتسع نطاق الممارسة الاقتصادية الإسلامية فإنه سيعمق من بقاء النشاطات المالية الإسلامية و يزيد من فرص النمو. و بهذا المعنى فإن النظام المالي الإسلامي لديه مساحة نشاط كبيرة وإمكانيات نمو معتبرة و فرص كبيرة لتوسع المعاملات الإسلامية في مجالات غير

1 - Islamic Financial Services Industry Stability report 2017, Islamic Financial Services Board, May 2017

تقليدية و هذا بفضل التماسك و الإيمان بالعقائد الدينية في المجتمعات الإسلامية. وفي الوقت نفسه فرغم النتائج الإيجابية المحققة من خلال تطبيق الفلسفة الإسلامية في التنمية الاقتصادية للبلدان الإسلامية، إلا أن التأثير الإيجابي كان بدرجات متفاوتة بين المجالات السياسية و الاجتماعية مقارنة بأثرها على النطاق الاقتصادي الذي كان بنسبة ضعيفة. فلا يمكن المبالغة في تقدير دور تأثير العقيدة الإسلامية الحقيقية على الصعيد الاقتصادي، لأن الدولة الإسلامية كانت قادرة على خلق الثروات وتحقيق الانتعاش الاقتصادي عن طريق خلق نماذج حديثة للنهوض بسياساتها الاقتصادية التصنيعية وتحديث طرق عملها مع التركيز على الكفاءة والتنمية، فعندما قامت الحكومات بصياغة السياسات التنموية الاقتصادية مع التأكيد على المبادئ الإسلامية، لم يكن الواقع يتناسب مع المصالح الوطنية للدول حيث أن هذه الأخيرة تفوق كل شيء. فدرجة الاندماج الاقتصادي في عالم اليوم، يجب أن يركز على التعمق في النماذج الاقتصادية العملية في نفس الخط مع دول المتقدمة، مع التركيز على الامتثال الصارم لجميع المبادئ الاقتصادية الإسلامية والذي يتعارض حتما مع النظام الاقتصادي الحديث، وبالتالي فإن تكيف تأثير العقيدة الإسلامية على الصعيد الاقتصادي يكون أكثر عن طريق التفكير في كيفية التأقلم مع العولمة الاقتصادية. ومن بين توصيات:

- وضع إستراتيجية عالمية للنهوض بالصناعة المالية الإسلامية من خلال مختلف مكونات النظام: البنوك، شركات التكافل، صناديق الاستثمار بمشاركة السلطات العلية في هذه الإستراتيجية، و لاسيما البنك المركزية؛
- وضع إطار تنظيمي كامل وملائم يحكم جميع الأنشطة المالية الإسلامية في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك آليات الدعم و الرقابة و التنظيم.
- ضرورة تجنب الاستعانة بالخبرات الجاهزة من بلدان أخرى دون مراعاة الخصوصيات و السياق المحلي.
- تحضير الأفراد الفاعلة من خلال التدريب الكافي في مختلف مجالات العقيدة الإسلامية من الناحيتين التقنية و الشريعة.

▪ التعريف بآليات التشغيل و أدوات سوق المال و إدارة النقد التي تتماشى مع مبادئ التمويل الإسلامي.

المراجع :

1. القرداحي علي، الأسس الشرعية لتوزيع الخسائر والأرباح في البنوك الإسلامية مع بيان النوازل الخاصة بالأزمة المالية، 2010
2. - جمعة محمود عباد، علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد (2)، 2006.
3. - شحادة موسى ، علاقة المصارف الإسلامية بالمصارف المركزية، مؤتمر الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الخامس نحو نظام مصرفي إسلامي متكامل، الأردن، 2002.
4. - شحادة موسى، علاقة البنوك الإسلامية مع البنوك المركزية، المؤتمر الأول للمستجدات الفقهية، الجامعة الأردنية، 1994.
5. - السرطاوي محمود علي ، علاقة البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية، مؤتمر جامعة الشارقة، الشارقة، 2000.
6. - شاويش وليد، علاقة المصرف المركزي بالمصارف الإسلامية، مؤتمر جامعة الشارقة، الشارقة، 2000.
7. - السعد أحمد محمد، العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي، مجلة التجديد ماليزيا، السنة الثانية، العدد 3، 1998.
8. - العمادة محمد، علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1991.
9. - سورة البقرة، القرآن الكريم
10. - «بداية المجتهد» لابن رشد (2/ 162) و (2) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (29/442)، «الاختيارات الفقهية لابن تيمية» للبعلي (129).
11. - محمد حاج عيسى: مفاصد الربا وعقوباته، مطويات في طريق الإصلاح، المكتبة العربية، باب الواد، الجزائر، سبتمبر 2014.
12. - علي بن نايف الشحود: المفصل في أحكام الربا، لمؤسسة المكتبة الشاملة، رياض 24 يناير 2011.
13. - حمد بلواني و عبد الرزاق بلعباس: سياسة معدل الفائدة الصفري ومبدأ إلغاء الربا في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامي المجلد 61، العدد 2، 2012.

14. - شوقي أحمد دنيا، "كفاءة نظام التمويل الإسلامي"، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة [على الخط]، 1994، المجلد الأول، العدد التاسع، متاحة على:  
<http://dspace.uqu.edu.sa:8080/dspace2/bitstream/123456789/7140/1/3000009-2.pdf>  
مارس 2017.
15. - سمير رضوان الشيخ : التطوير التنظيمي في البنوك الإسلامية " (رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية سوهاج ، جامعة أسيوط، مصر، 1994.
16. - محمد أريف، الخدمات المصرفية الإسلامية في جنوب شرق آسيا، سنغافورة: معهد جنوب شرق آسيا دراسات، 1988.
17. - سامي حمود، دراسات اقتصادية إسلامية " مستقبل المصارف الإسلامية في ظل النظام العالمي المصرفي، البنك الإسلامي للتنمية"، العدد الأول، -المجلد السادس، 1998.
18. -نواف يوسف أبو حجلة: الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية بين الربحية والسيولة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، البحرين، العدد 18، نوفمبر 2013
19. - النظام المالي الإسلامي: المبادئ و الممارسات، ترجمة كرسى سابات لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2014.
20. - حيدر يونس الموسوي، م كمال كاظم جواد: المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11 العدد 4 لسنة 2009.
21. - Islamic Financial services industry stability report 2017, islamic financial services board, May 2017
22. -Hashim MAKARUDDIN, l'Islam et la Ummah Musulmane, discours choisis du dr MAHATHIR Mohamad, subany java: publications Pelanduk (m) sdn bhd, 2000.